المرأة العراقية والتحولات

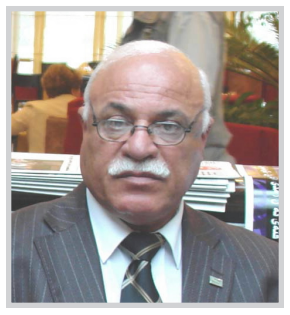

(١-٢)

زهير كاظم عبود
باحث قانوني - السويد

أبلت المرأة العراقية بلاءاً حسناً في انتفاضة آذار ١٩٩١ ضد سلطة صدام، غير انها دفعت ثمناً باهظاً بتقديمها نخبة من الشهيدات العراقيات ممن قاومن جيش السلطة، إضافة الى رحيل الالاف منهن مع اطفالهن ضحية المقابر الجماعية، والتشريد الذي حصل لهن في دول الأرض. وبقي حال العراق متدهورا مع النهج الدموي للسلطة الصدامية، حيث سنت الحكومة حينها قرارات تصادر بها الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل النساء المساهمات في الانتفاضة أو اللواتي هاجرن الى مخيمات اللجوء، وتزامنت تلك القرارات مع قرارات أخرى أصبحت نافذة داخل العراق منها منع السفر من دون وجود محرم حتى لو كانت المرأة بالغة لسن الرشد، أو لكونها موظفة عاملة، واتجهت السلطة إلى حرمان المرأة العراقية من تولي وظائف مهمة في العراق منها تولي منصب القضاء الذي منعته بعد عام ١٩٨٥، ومنع النساء من تبوء المراكز القضائية.

كانت المرأة العراقية ترزح تحت ثقل كم هائل من التراكمات الاجتماعية المتخلفة، التي ورثتها من عهود مظلمة، غاية في الانحطاط والتخلف والتدني الأجتماعي والسياسي، الا انها استعادت دورها في بناء بنية العراق، وتوجت ذلك بانبثاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث حقق لها الدستور المؤقت الذي سنته قيادة ثورة تموز بشكله المؤقت، الحدود الدنيا لما تطمح اليه المرأة العراقية، غير أنها حققت القفزة الحضارية السياسية من خلال انبثاق منظمات نسوية، شكلت حينذاك معبرا حقيقيا ومساندا جماهيريا لمسيرة العراق الجمهوري في فترة تاريخية جديدة، وكانت تلك المنظمات بحق مدافع حقيقي عن حقوق المرأة والمطالبة بتطوير واقعها الأجتماعي والسياسي، وصاحب ذلك زيادة في الوعي الثقافي والسياسي للرجل، وتقديره واحترامه لدور المرأة، وبرزت من بينهن قيادات نسوية ونضالية لم يزل العراق يفتخر بهن ويتذكرهن بإجلال، ولعل تبوء المرأة العراقية وزارة من الوزارات أول مرة في التاريخ العراقي الحديث أشارة الى المستوى الذي توصلت له المرأة العراقية في قضية المساهمة بالبناء السياسي للبلد وتفهم واقع المرأة وحقوقها الأساسية، والقيمة التي صارت عليها في المجتمع، وتجسيد ذلك من خلال النظرة المنصفة للمرأة بعد ثورة ١٤ تموز. وحين وقع انقلاب شباط ١٩٦٣ الدموي، كان من ضمن من استهدف الانقلاب المرأة العراقية، ولهذا قدمت المرأة العراقية كوكبة من الشهيدات من عضوات الحركات السياسية الوطنية وزوجات الكوادر السياسية والمتعاطفات معها، وقاومت المرأة قوى اليمين والردة والأرهاب الدموي المتمثل بالهجمة الشوفينية والتسلط الطائفي والفكر التسلطي الذي لايقبل الآخر، وضحت بنفسها من أجل قضية الشعب العراقي، وساندت الرجال الذين اكتظت بهم المعتقلات والسجون في رعاية الأسرة والنزول الى ساح العمل لتحصيل لقمة العيش بشرف ووقفت موقفا مشرفا ضد قتال قوات السلطة لشعب كردستان العراق وغياب الديمقراطية، وساهمت المرأة الكردستانية في حمل السلاح وأشكال المساندة لقوات الثورة الكردية، وقاومت غياب الدستور والقانون والدكتاتوريات في العراق، واستمرت تعطي الكثير مساندة بذلك الكفاح المرير الذي يخوضه الرجال في صفوف القوى الوطنية في عراقنا الحبيب من أجل الديمقراطية والحرية وحينما واجهت المرأة سلطة البعث مرة أخرى عام ١٩٦٨ كانت تدرك أن محنة جديدة ستواجهها مع عقلية تتناقض ومفاهيم الحضارة والتمدن والتطور، تتستر بالثورية والقومية وتعتمد العشائرية والقيم المتخلفة، وحاولت دفع عجلة الحياة برغم التضحيات الجسام خدمة للشعب العراقي، فساهمت في حملة مكافحة الأمية والتطوير العلمي والثقافي للمرأة، وحينما بدأت المواجهة والخراب الثقافي والسياسي، شمرت المرأة عن ساعدها ونازلت السلطة بكل أجهزتها وأساليبها الفاشية والدكتاتورية وتخلفها السياسي المقيت، وسفهت مفاهيمها الظلامية في جميع مناحي الحياة، فتمسكت بقيمها وأفكارها السياسية وصمدت في الداخل متحدية جور السلطة ورفعت السلاح في كردستان العراق ضد السلطة الغاشمة.

وأذ يمر العراق الان في ظروف صعبة ودقيقة تتطلب أن يكون الجهد النسوي مضاعفاً ومتميزاً ويتناسب مع دقة ما يحتاجه الشعب والوطن، فأن دوراً واضحاً ومتميزاً بدأ يظهر واضحاً فوق الحدث يشير الى أمكانية أن تستعيد النساء بعض حقوقهن المسلوبة تزامناً مع نضالهن وتوحدهن مع نضال الشركاء في الحياة، وأذا كان يقال أن المرأة نصف المجتمع فأننا نقول أن المرأة عمود المجتمع والإكليل الذي يزين الرؤوس ويكفي أن نقول أن المرأة هي التي تعطي الرجال، وهي الأم والأخت والزوجة والبنت والحبيبة ورفيقة العمر وشريكة الطريق.تحملت المرأة العراقية دوراً كبيرا وفاعلاً في عموم الحياة الاجتماعية في العراق و الحركة السياسية العراقية بشكل خاص، وتحملت الجزء الأكبر من هموم ومحنة هذا المجتمع، وتحملها جزءاً كبيراً من المعاناة التي خلفتها السلطة العراقية البائدة والتي تركت اثارها فوق جسد المجتمع وبدت اكثر وضوحاً وعمقاً في حياة المرأة العراقية، ويمكن القول أن وقوف المرأة العراقية هذا الموقف البطولي وصمودها بوجه الجلاد تلك السنين يشكل صورة نضالية ناصعة في التحدي والمقارعة والثبات على الموقف والأيمان بقضية حقوق الأنسان.

العلاقات المشتركة بين المسيحيين والمسلمين وآفاقها المعاصرة

فؤاد يوسف قزانجي
استاذ في التاريخ والمعلومات

ان من نتائج بروز العقلانية في التفكير الديني في القرن العشرين هو ظهور حركة بارزة تتجه نحو الحوار بين العالم المسيحي والعالم الاسلامي ان ذلك التطور ليس بالحديث، اذ انه بدأ في القرون السالفة، حيث وجدنا العديد من المواجهات والمجادلات بين المسيحيين والمسلمين وذلك منذ عهد الرسول الكريم حين استقبل وفدا من اهل نجران، واعيدت النقاشات والمجادلات الدينية الحرة في عهد الخليفة المهدي وكذلك في زمن الخليفة عبد الله المأمون، لكن الحوار اليوم يبدو مختلفا عن النشاطات والاعمال التي قام بها كلا من العالمين. وكلما اقتربت الدراسات العلمية المشتركة للاديان السماوية، والتي تضمنت جوانب فلسفية عقلانية، وصار من السهل تناول الدراسات النقدية في المعاهد والجامعات بروية وتعقل وموضوعية ومعبرة عن رؤيا شاملة وعميقة.

ولدى دراسة المصادر الاولية للعلاقات المشتركة الاسلامية المسيحية وجدت ان المسيحيين العرب قد اخذوا زمام المبادرة كما توقعت في ارساء سبل التأليف والتفاهم بين الدينين المتعايشين. وقد تم في الخمسينيات من القرن الماضي تأسيس (معهد للدراسات الإسلامية المسيحية) في جامعة القديس يوسف في بيروت. وكانت باكورة نشاطه الدعوة الى مؤتمر يجمع بين المسيحيين والمسلمين، وقد عقد هذا المؤتمر في (بحمدون) تحت شعار (القيم الروحية للديانتين المسيحية والاسلامية) وجرت مناقشات عصرية لفترة استمرت اسبوعا بين ٢٢ــ٢٩ من شهر نيسان ,١٩٥٤ وقد جرى منذ ذلك الحين الاتصال بالجمعية العامة لمجلس الكنائس العالمي الذي عبر عن اقتناعه بضرورة افساح المجال للحوار البناء بين الاديان السماوية في مجال ابراز القيم الروحية المشتركة، وفعلا بسعي مشترك من جميع هذه الأطراف عقد لقاء عالمي بين المسلمين والمسيحيين ايضا من ٩ ــ١٥ شباط من عام ١٩٥٥ في مدينة الاسكندرية، وكنتيجة لهذين المؤتمرين اللذين اهتمت بهما الكنيسة الكاثولكية في الشرق، فقد ارسل الفاتيكان مبعوثا عام ١٩٦٥ للتحاور مع شيخ الازهر وايجاد اهم سبل المشاركة الروحية والصلات المعاصرة بين المسلمين والمسيحيين في الشرق الاوسط والعالم وبناء على هذا اللقاء انبثقت في الفاتيكان لجنة تمثل مجلسا للحوار، وقد اعتبر في حينه علامة بارزة ومهمة من التطور والتقارب بين الاسلام والمسيحية، حيث عبر عن تحرك انساني وانتقال علماء الديانتين من الامنيات الى الواقع والعصرانية بعيدا عن النظرة التقليدية الانعزالية لكل منهما. ودعا مجلس الحوار الذي تشكل في الفاتيكان المسيحيين والمسلمين الى نسيان الماضي.

من اجل فهم جديد متبادل يمثل بداية طيبة للانغماس في حوار مشترك ان هذه الدعوة قد تجسمت بشكل اداري اولا وذلك في عام ١٩٦٤ بعد تأسيس (سكرتارية الاديان غير المسيحية) التي اعيد تسميتها الى (مجلس الحوار الديني المشترك)الذي انبثق عن الفاتيكان.

في عام ١٩٧١ انشأ مجلس الكنائس العالمي وحدة متفرغة للحوار مع الاخرين الذين هم اصحاب ديانات وعقائد دينية اخرى. وقد جابهت هذه الوحدة الادارية في نشاطاتها خاصة بالنسبة للحوار بين الاسلام والمسيحية بعض الخلافات مع اعضاء الكنائس البروتستانتية التي تمثل معظم الولايات المتحدة الامريكية وكندا واكثر من نصف اوروبا، لكن الامر استقر في عام ١٩٩١، وكجزء من بعض التغيرات في تكوين مجلس الكنائس العالمي توسعت هذه الوحدة الى ادارة للعلاقات بين الاديان، واصبح لكل طائفة مسيحية خطوط عريضة او مبادئ اولية تسير على هداها.

لكن الكنيسة الكاثولكية كانت قد سبقتهم في تسجيل مبادئ اولية للحوار وكان ذلك بقلم لويجي كارديه وجوزيف كيوك وذلك في عام ١٩٦٩ حيث طبعت هذه المبادئ مرات عديدة واجري عليها بعض التعديلات نتيجة اللقاءات المستمرة حتى عام ١٩٨١ حيث كتب في التعديل الاخير مقارنة مع الطبعات السابقة تغيرا يمثل تحولا في النظرة والفهم والممارسة تجاه إقامة حوار ناجح بين المسلمين والمسيحيين، وظلت هذه التعديلات في تطور منذ عام ١٩٦٩ لغاية عام ١٩٨٨ يضاف إليها تفاصيل المنظمات والجهات الدينية الاسلامية وغير الاسلامية التي تعاملت معها الكنيسة الكاثولكية.

ان مجلس الكنائس العالمي (wccلم ينشر أية خطوط عريضة او مفاهيم عامة للحوار، إلا انه في عام ١٩٧٩ قام بكتابة تلك المفاهيم العامة بعد مناقشات مع الديانات الحية في العالم. والامر الجديد ان كلا من المجلس الحبري للفاتيكان، ومجلس الكنائس العالمي بدا ينظمان مؤتمرات وحلقات نقاشية معاً في غالب الأحيان، وأصبح تعاونهما موثقا لذلك نجد ان ممثلي مجلس الكنيسة الرومانية (الفاتيكان)يحضرون ويساهمون في المؤتمرات التي يقيمها مجلس الكنائس العالمي والعكس بالعكس.

ان من ابرز مؤتمرات الحوار المسيحي الاسلامي، كان قد جرى في (برمانا) في لبنان عام ١٩٧٢ التي جمعت معاً (٢٥)مسيحياً و(٢٠) مسلما من جميع إنحاء العالم لمناقشة أربعة موضوعات أساسية: الاديان، الشعوب والبحث عن عالم يجتمعون فيه، الحقيقة الإلهية و طاعة الله، العلاقات الاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين وكذلك الصلاة والعبادة، وان البيان الختامي الذي كتب على شكل مذكرة نشرت في كثير من صحف العالم، عبرت عن جو ايجابي للفهم المشترك إضافة الى خلاصة لأبرز العناصر التي نوقشت وموجز عما يأمله، المشاركون في المستقبل.

كان من ابرز المؤتمرات المسيحية ــالاسلامية حديثا، ذلك المؤتمر الذي عقد في معهد اللاهوت للاديان في كلية القديس كبريل (جبرائيل) في فينا عام ١٩٩٣ وذلك بدعوة من الأستاذ ألوي موك وزير خارجية النمسا لمناقشة موضوع السلام للإنسانية. وقد التقى (٢٣) مسلما مع (٢٣) مسيحيا من جميع إنحاء العالم لمدة ثلاثة أيام لمناقشة الموضوع، تخللته بحوث قدمت من قبل المؤتمرين من بينهم الأستاذ عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية السابق والرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي والأمير الحسن بن طلال من الأردن والشيخ جاد الله (شيخ الازهر) ونور كولش مجيد مدير معهد العلوم الدينية الاندونيسية، وكل من ممثلي المسيحية: المطران جورج خضر من الكنيسة الارثودكسية في لبنان، والمطران هنري تيسير مطران الجزائر والكاردينال فرانز كونيك في فينا (الذي قاد أول وفد مسيحي الى الازهر في عام ١٩٦٥) والكاردينال فرانسيس ارنز رئيس المجلس الحبري للحوار بين الاديان. وقد صدر عن المؤتمر (إعلان فينا) وكان الإعلان موجها الى جميع دول العالم وخصوصا السلطات القانونية والسياسية.

وقد تتابعت المؤتمرات المشتركة، التي أفرزت موضوعات خلافية مثل (الدعوة والموقف من الأقليات) والمساواة في المواطنة والوظائف العامة) وموضوع (حرية بناء الكنائس في الأقطار الاسلامية). وفي هذا المجال نذكر المؤتمر الذي عقد في ليبيا عام ١٩٧٦ بمبادرة من الاتحاد الاشتراكي الليبي الذي سبب خلافا عند إعداد البيان الختامي للمؤتمر.وهكذا نلاحظ انه على الرغم من اتفاق الآراء في جميع المؤتمرات على المساواة في الحقوق والواجبات واعتبارات المواطنة لكن ما زالت هناك عقبات عملية بين الجانبين، ونشير الى ان المسيحيين في البلاد العربية، وهم السكان الأصليون للبلاد ما زالوا يعانون بعض الصعوبات والمشكلات، وكذلك بعض المسلمين في الغرب خاصة بعد ١١ أيلول ,٢٠٠١ ان القضية الثانية المهمة التي بدأت تناقش في المؤتمرات الحديثة، هي تدفق اللاجئين الأفارقة والآسيويين على الغرب مما مثل في المنظور الغربي تخلخلا واضحا في البنية الاجتماعية في بعض المدن مثل باريس ولندن وروما وأدى بذلك الى تطورات اجتماعية جديدة. وتشير المناقشات الى استمرار الهجرة غير القانونية من المغرب والجزائر والنايجر والصومال وموريتانيا الى فرنسا وكذلك الحال من تركيا الى ألمانيا والنمسا وغيرها مما دعا الى دمج كثير من التقاليد والمفاهيم التي يشترك فيها المسلمون والمسيحيون، كما برز نمو مجتمعات مسلمة مغلقة معظمها جاءت من أقطار استقلت حديثا او تعاني من حروب ومشكلات أمنية. وكنتيجة لهذا التحرك البشري المتعدد الاديان والأعراق، فأن سلسلة من المعاهد والمراكز الثقافية الدينية قد انبثقت في البلدان الاسلامية وفي اوروبا، قسم منها لها آراؤها واجتهاداتها الخاصة عن الوطن الأصلي لها، حيث ان معظمها تعد منبرا للتفاهم الإنساني وتبتعد عن الأمور الخلافية. كذلك فان مطبوعات هذه المعاهد والمراكز الدينية، وفرت مصدرا لا يثمن للمسائل المشتركة بين المسيحيين والمسلمين في العالم. ومن ابرز تلك المراكز، المعهد الملكي للدراسات الدينية في عمان (الأردن) الذي أسسه ويشرف عليه الأمير الحسن بن طلال وذلك في عام ١٩٩٤ وقد بدأ نشاطه في المشاركة بمؤتمرات الحوار الديني الدولية وإصدار المطبوعات التي تركز على تنمية الثقافة الدينية الاسلامية ــ المسيحية المشتركة، من بينها الكتاب الذي أصدره بالانكليزية سمو الأمير الحسن حول (المسيحية في العالم العربي)عام ١٩٩٥ والذي ترجم بعد ذلك الى العربية وغيرها من اللغات.وقد صدر عن المعهد الملكي مجلة فصلية باسم (نشرة المعهد الملكي للدراسات الدينية). وقد عقد المعهد مؤتمرا بالتعاون مع مؤسسة آل البيت كان له صدى طيب في الأوساط الاسلامية والمسيحية. كما نشر المعهد التقرير المفصل عن المؤتمر الذي انعقد بجامعة نوتردام عن (لويس ماسينيون) ونشير ايضا الى (مركز الدراسات والابحاث المشرقية) في انطلياس بلبنان الذي عقد عشرة مؤتمرات ناجحة تعتمد الربط بين التاريخ العربي وتاريخ نمو وتطور المسيحية في الهلال الخصيب. كما تأسس في بغداد عام ٢٠٠٤ (المركز العراقي للحوار بين الحضارات والاديان) وهو على غرار المعهد الملكي للدراسات الدينية مع الاهتمام الخاص بالحضارات يديره الدكتور خزعل الماجدي ومعه بعض الأعضاء المؤسسين أمثال فؤاد قزانجي والدكتور طالب الخزعلي وغيرهم من الأساتذة والباحثين وأقام المركز ندوة واسعة أعقبتها سلسلة من المحاضرات حول أهمية الحوار بين المسيحية والاسلام لكن المركز توقف على اثر التهديدات التي طالته.

الدكتور برهان غليون واتهاماته الباطلة للقوى الوطنية العراقية !

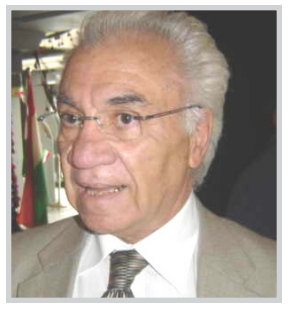

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

نشرت المجلة الإلكترونية "أريبيان تايمز" في عددها الصادر يوم ٢٠٠٧/٧/٤ مقالاً للسيد الدكتور برهان غليون اورد فيه أن سياسة الاستبداد التي مارسها النظام العراقي كانت السبب وراء سعي المعارضة العراقية، التي عجزت عن إسقاطه، إلى التحالف مع الأجنبي لإسقاط النظام وتحقيق أهدافها في الإسقاط ولكنها حققت مصالح الأجنبي أساساً، وبالتالي وقعت القوى السياسية العراقية التي وافقت على التحالف مع القوى الأجنبية في أحضان الأجنبي وأصبحت تخدم مصالحه. ويقول حول العراق بالنص ما يلي: (هذا ما يفسر كيف أن حركات كانت بالأصل معادية عداءا شديدا للولايات المتحدة وسياساتها الإقليمية، مثل الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب والتكتلات الاسلامية، قد قبلت بسهولة وسرعة التكيف مع الاستراتيجيات الغربية، وأحيانا الارتماء في أحضانها، ثم المشاركة في مشروع غزو بلادها ووضعها تحت الوصاية الأجنبية)

قبل الخوض في الإجابة لا بد من تبيان بعض الوقائع المهمة التي تساعد على الحوار بشأن ما كتبه الدكتور غليون:

❖ لم يكن الحزب الشيوعي العراقي ضمن من وافق على الحرب والتدخل الخارجي لإسقاط النظام . وموقفه هذا معروف، كما أن حزب الدعوة رفض ذلك أيضاً، إضافة إلى عدد من القوى السياسية الأخرى.

❖ بذلت الكثير من هذه القوى المستحيل، وخاصة الكردية والعلمانية العربية، من أجل تغيير الوضع الاستبدادي بطريق سلمي وديمقراطي، ولكنها لم تفلح، بل غاص الدكتاتور في قعر مستنقع العنف والقمع والقسوة ضد قوى المعارضة وضد الشعب بشكل عام.

❖ لقد وافقت قوى المعارضة العراقية الأساسية على سياسة الولايات المتحدة في إسقاط النظام شريطة أن يسلم الحكم لها لا أن يفرض قرار الاحتلال على العراق. ولهذا احتجت جميع القوى السياسية العراقية على ذلك القرار. وكانت الأحزاب السياسية الكردستانية والحزب الشيوعي العراقي وأحزاب أخرى قد احتجت بشدة واعتبرته مرحلة جديدة في الوضع العراقي الذي سيعرض البلاد إلى هزات جديدة.

حين سقط النظام في فترة قصيرة جداً وهرب رأسه واختفى في حفرة حقيرة لائقة به، كان على القوى السياسية العراقية العربية والكردية أن تتعاون في ما بينها لتسلم السلطة وترتيب الأوضاع وتنظيم عملية إنهاء الوجود الأمريكي والأجنبي عموماً، لكن قوات الاحتلال رفضت في البداية ذلك، كما أن الصراعات الداخلية لم تسهم في تسهيل المهمة وفرض الاحتلال بقرار من مجلس الأمن الدولي. وطرح السؤال التالي: كيف يفترض أن يكون الموقف؟ كان أمام القوى السياسية العراقية احتمالان: المشاركة في الحكم لإنهاء االاستثنائية بسرعة والتعجيل بخروج القوات الأجنبية.وإما رفض المشاركة في الحكم. وفي هذه الحالة يكون أمام من يرفض المشاركة في الحكم إما التحول إلى معارضة سلمية للخلاص من وجود قوات الاحتلال، وإما رفع شعار المقاومة المسلحة والانخراط مع القوى الإرهابية المنظمة لجماعة القاعدة والقوى الصدامية التي كانت مهيأة قبل سقوط النظام ومن جانب صدام حسين لتنظيم عمليات قتل وتخريب وتدمير وإشاعة الفوضى في البلاد وعدم الاستقرار.

غالبية قيادات الأحزاب السياسية العراقية فضلت الحل الأول آخذة بنظر الاعتبار جملة من الاعتبارات، بما فيها وضع الجماهير ومشكلاتها وميزان القوى السياسية والعسكرية وضرورة الاستفادة من سقوط النظام لإعادة بناء العراق الجديد، إضافة إلى وجود جيوب إرهابية زرعها النظام قبل سقوطه.

من الممكن جداً أن ننتقد هذه السياسة أو تلك لهذا الفصيل أو الحزب السياسي أو ذاك، ومن الممكن أن نرفض العملية كلها، شريطة أن نعي الواقع العراقي أولاً والظروف التي عاشها هذا الشعب طوال ٣٥ عاماً تحت سطوة وإرهاب وقمع وقسوة البعث وسياساته الشوفينية والتعريب والتهجير القسري والحروب الدموية الداخلية منها والخارجية من جهة، وأن نحكم ضمائرنا حين نحاول الحكم على هذه الحزب السياسي أو ذاك في مواقفه السياسية. فمن غير المعقول ما ورد في مقال الدكتور غليون بشأن الحزب الشيوعي الذي اقترب من وصفه خان القضية الوطنية، وهو يدرك تمام الإدراك بأن الحزب الشيوعي العراقي لم يخن القضية الوطنية العراقية طوال عمره الطويل ولم يفرط بالاستقلال والسيادة الوطنية ولا بعض القوى السياسية الشيعية أو السنية ولا القوى الكردية ، التي لم يذكر ها بالاسم ، التي تعرضت لأبشع صنوف الاضطهاد والقهر والتعذيب والموت على أيدي حزب البعث وصدام حسين وعلي حسن المجيد وبعض القوى القومية العربية ، بل أن الذي خان القضية العراقية هم القوى الصدامية التي أضعفت العراق ومرغت كرامة الشعب العراقي بالتراب وسلمت العراق على طبق من ذهب للقوى الخارجية. كما أن تحالفات بعض القوى السياسية العراقية التي كانت جزءاً من النضال أو مؤيدة له في كل سياساته العدوانية والشوفينية والطائفية التي يراد إقامتها اليوم في سوريا، وكذلك التدخلات الإقليمية الأخرى من سوريا وايران هي التي تجعل من استمرار القوات الأجنبية في العراق أمراً ممكناً ويصبح من غير الممكن خروجها والشعب العراقي لا يزال لا يمتلك القدرة في الدفاع عن نفسه أمام قوى داخلية وخارجية تريد الهيمنة على العراق وإقامة نظم قومية شوفينية واستبدادية أو إقامة نظم دينية ظلامية استبدادية.

إن الدكتور غليون لم يكتو بنار الإرهاب الدموي والقمع الشوفيني والطائفي والتعريب والتهجير القسري والموت في المقابر الجماعية في العراق في فترة حكم البعث وصدام حسين، ولهذا تجده يتهم دون وجه حق قوى سياسية عراقية علمانية أم إسلامية بالعمالة للأجنبي، وهي من مخلفات اساليب "القوى الثورية البعثية والقومية" أو حتى بعض القوى الشيوعية التي كان يسهل عليها اتهام الآخرين بالعمالة بسبب التباين في الفلسفة أو التفكير أو السياسة.

أن طريقة غليون تعبر عن محاولة غير موفقة للوي الحقائق والوقائع بما لا يخدم أحداً، كما أنها تعتبر إساءة كبيرة للقوى الوطنية العراقية يفترض أن يبتعد عن تكرارها السيد غليون وهو الباحث العلمي. لقد فقد العراق استقلاله وسيادته منذ أن بدأ النظام الصدامي تحالفه مع حكومة الشاه وتخلى عن سيادة العراق على شط العرب من أجل ضرب الحركة التحررية الكردية، ومنذ أن بدأ محاربته للقوى الوطنية العراقية، ومنذ أن بدأ بشن حروبه الداخلية والخارجية، ومنذ أن غزا الكويت وسقط تحت الحصار الدولي وأصبحت قراراته الفعلية بيد الولايات المتحدة وبريطانيا ومجلس الأمن الدولي وليست بيد نظام صدام حسين. لقد جوع وقتل الشعب العراقي. لقد كانت نتيجة الحرب الأمريكية ضد النظام الدكتاتوري معروفة النتيجة مسبقاً، ومع ذلك لم يحاول النظام التعاون مع المجتمع الدولي لتجنيب العراق تلك الحرب والعواقب التي يعيشها العراق اليوم على أيدي قوى الإرهاب الدموي.

لقد حقق العراق الكثير من المسائل المهمة خلال الفترة المنصرمة، ولكن على قواه السياسية أن تجد القواسم المشتركة في ما بينها للخلاص من السياسة الطائفية والتمييز السياسي والحزبي وما إلى ذلك ليمكن إعادة بناء العراق الجديد وإنهاء وجود القوات الأجنبية أو قوات الاحتلال في العراق.